ملخص محاضرة

أسباب الثورة الفرنسية (١٧٨٩)

أ.م.د.رنا عبد الجبار حسين

شهدت فرنسا في اواخر القرن الثامن عشر حدثاً تاريخياً هاماً تمثل باندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، أثرت نتائجها على مجرى احداث قارة أوربا في القرن التاسع عشر، فهي تمثل نقطة تحول اساسية في النظم السياسية والاجتماعية، وضعت حداً للنظام الملكي القديم السائد القائم على الاستبداد والمستند على نظرية الحق الالهي في الحكم وفتحت الافاق أمام نظم جديدة في الحكم ملكية كانت او جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين افرادها وتستمد سلطاتها من ارادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم.

لم تكن الثورة حدثاً فجائياً جاء في ليلة وضحاها غير مجرى التاريخ في اوربا، بل حدثت نتيجة عوامل واسباب عدة منها الغير مباشرة ومباشرة تعود جذورها الى نتائج حكم لويس الرابع عشر(١٦٤٣-١٧١٥)، ولويس الخامس عشر(١٧١٥-١٧٧٤) اللذان استمرا بنزاع خارجي مع بريطانيا كلفهما مبالغ طائلة، بالاضافة الى المساعدات المالية التي قدمتها فرنسا الى أمريكا في حروبها، كل هذه الامور انعكست على سياستهم الداخلية.

لعبت عوامل عديدة دوراً في قيام الثورة الفرنسية ويمكن تحديدها بالعوامل السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، نقصد بالعامل السياسي طبيعة نظام الحكم الذي اعتمد على نظرية الحكم المطلق، وعند تولي لويس السادس عشر العرش الفرنسي عام (١٧٧٤) الذي كان كسولاً متردداً ضعيف الارادة فوقع تحت تأثير زوجته النمساوية ماري انطوانيت النمساوية التي كانت بعكسه قوية الارادة، كانت تتدخل في شؤون السياسية للبلاد تعزل الوزراء وقادة الجيش وتعين بدل عنهم دون الرجوع الى مؤسسة دستورية تمثل الشعب. كان الفرنسيين يكرهونها لانها نمساوية. اما العامل الاجتماعي فالمقصود به نظام الطبقات الذي كان المجتمع الفرنسي مقسماً على اساسه الى ثلاث طبقات هي طبقة النبلاء او الاشراف المرتبطة بالقصر والمتمتعة بجميع الامتيازات بما فيها الاعفاء من الضرائب، ثم طبقة رجال الدين(الاكليروس) التي تمثل السلطة الدينية تتمتع بامتيازات ورثتها من عصر الاقطاع، ثم تأتي الطبقة الثالثة تعرف بالطبقة العامة المكونه من الفلاحين

والبرجوازية الصغيرة وتشكل اوسع طبقة في المجتمع محرومة من كافة الامتيازات وتقع عليها أعباء الضرائب والعمل والسخرة والتجنيد.

ساعد العامل الفكري على يقظة الشعب الفرنسي، عملت كتابات المفكرين فولتير(١٦٩٤-١٧٧٨) و مونتسكيو(١٦٨٩-١٧٥٥) و جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٧٨) على التأثير على الشعب الفرنسي للتخلص من قيود الحكم المطلق.

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي ادت دوراً مهماً بتأجج الثورة الفرنسية، كانت خزينة الدولة تعاني من عجز كبير، وفرض الضرائب على الطبقة العامة وأرتفاع الاسعار دون زيادة على الاجور الى جانب المجاعة التي أجتاحت البلاد عام (١٧٨٨) بسبب أزمة القمح بسبب سوء الانتاج نتيجة لموجة البرد تعرضت لها البلاد، ادت الى شح الخبز وانتشرت المجاعة وعم الاستياء والغضب في المدن الفرنسية الواحده تلو الاخرى واخذ الفلاحون يطوفون في الشوارع للحصول على الخبز غاضبين على النبلاء اذ قاموا باعمال شغب فقد حرقوا بيوتهم وسجلات الطابو ودوائر الضريبة، فقدت فرنسا السيطرة على الوضع العام، على أثر ذلك استدعى الملك لويس السادس عشر خبير الشؤون الاقتصادية ووزير المالية نيكر لاصلاح الوضع المالي الا أن محاولاته فشلت لان الاشراف ورجال الدين رفضوا التنازل عن بعض امتيازاتهم، امام خطورة الوضع الاقتصادي والمالي اقترح نيكر على الملك لويس السادس عشر طرح المشكلة على الامة الفرنسية عن طريق دعوة مجلس الطبقات، بالرغم ان الملك كان يعارض ذلك الانه وافق لانه كان بحاجة للمال.

رحب ابناء الطبقة العامة بهذه الخطوة املا في الحصول على الخبز، كما رحبت الطبقة البرجوازية لانها كانت تبحث عن دور سياسي لها والمشاركة في حكم البلاد، تألف مجلس الطبقات من ١٢٠٠ عضو يمثل نصفه الطبقة العامة ويمثل النصف الاخر طبقتي النبلاء ورجال الدين وطبقا لتقاليد الدستور الفرنسي القديم بان تجتمع كل طبقة لوحدها وان يجري التصويت على اساس الطبقة وليس على اصوات جميع الممثلين. حرر الناخبون في جميع انحاء فرنسا عرائض حملها اعضاء المجلس الجديد تتضمن شكاوي وتحدد المطالب الاساسية التي يرغب الفرنسيون تحقيقها:-

١- صيانة الحريات العامة ومنع التعدي عليها الا بموجب القانون.

٢- الغاء الامتيازات القديمة ومساواة الجميع أمام القانون.

٣- عدم فرض الضرائب الا بموافقة الشعب ممثلاً بمندوبية في مجلس الطبقات.

٤- توزيع الضرائب على جميع ابناء الشعب بالتساوي.

الواضح من المطالب معتدلة ولا تحمل في طياتها اي عداء للنظام الملكي او رغبة في احداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا. بل كانت رغبتهم تحويل فرنسا من ملكية مطلقة الى ملكية دستورية.

أجتمع مجلس الطبقات في يوم ٥ ايار ١٧٨٩ في فرساي، ظهر التميز منذ البداية ضد نواب الطبقة الثالثة الذين اخذوا يتعرضون الى اذلال معتمد من جانب الحكومة، افتتح المجلس بجو يسوده التوتر. وكان على نواب الطبقة الثالثة ان يجتمعوا، حسب العرف المتبع في قاعة منفصلة عن مكان اجتماع نواب النبلاء ورجال الدين. رفض نواب الطبقة الثالثة هذه الطريقة وطالبوا بان يكون اجتماع الطبقات الثلاث مشتركاً وأن يكون التصويت "حسب الرأس". اصروا على موقفهم هذا بحيث رفضوا اتخاذ الاجراءات الاولية الخاصة باثبات صحة انتخاب النواب قبل ان يستجاب مطلبهم هذا. لم يستجب مطلبهم وعلى أثر ذلك قرروا الاجتماع لوحدهم في ١٧ حزيران واعلنوا انهم يمثلون الامة فهم اصحاب السلطة الشرعية واطلقوا على أنفسهم اسم " الجمعية الوطنية".